قائمة بالقوانين الرئيسية والقرارات التى صدرت في مصر ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

القوانين:

- قانون العقوبات، رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته ومنها الاتي:
  - القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وتم تعديل مواد (٢٦٧– ٢٦٨–٢٦٩– ٢٦٩ مكرر – ٢٨٩ –٣٠٦ مكرر أ) المتعلقة بالتحرش والاغتصاب وهتك العرض
  - القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤ بعديل بعض احكام قانون العقوبات (مواد التحرش الجنسي)
  - القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بشأن جريمة ختان الاناث (تعديل المادة ٢٤٢ مكرر بتشديد العقوبة واضافة مادة ٢٤٢ مكرر أ)
  - القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات " تعديل المادة ٢٨٩ والمادة ٢٩٠ المتعلقتين بجريمة الخطف"
  - القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لمواجهة المتهربين من دفع النفقة أو المتعنتين فى سداد ديون النفقات
  - القانون رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات لأول مرة بتجريم وتوصيف التنمر
  - قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (مواد جريمة ختان الاناث) وتضمنت التعديلات حذف اى اشارة الى استخدام المبرر الطبي والمادة ٦١ وتغليظ العقوبات برفع الحد الأدنى والاقصى للعقوبة واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالي مهنة التمريض وعقوبات أخرى بالمنشأة كما استحدث ووسع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع او الدعوى على ارتكاب الجريمة.
  - قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (تعديل مواد التحرش الجنسى مادة ٣٠٦ مكرر أ و مادة ٣٠٦ مكرر ب)

- قانون المواريث، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ " إضافة مادة رقم ٤٩ تنص على تقرير العقوبات على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق فيه. "
- القانون المدني، رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بتعديلاته
- قانون الإجراءات الجنائية، رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديلاته ومنها القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٢٠
- قانون مكافحة الدعارة، رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
- قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٨٥ والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية
- قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية وتعديلاته
- قانون الطفل المصري، رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨
- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣
- قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥
- قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محاكم الأسرة وهى المحاكم المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية، والتي عادة ما تتعلق بحقوق المرأة، وتوجد محكمة أسرة داخل كل محكمة جزئية في مصر، كما توجد دوائر استئنافية متخصصة داخل كل محكمة استئناف للنظر في الطعون على أحكام محاكم الأسرة (في الأحوال التي يجيزها القانون).
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن صندوق تأمين الأسرة بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب، ويتولى الإشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعي.
- قانون مكافحة الإتجار بالبشر، رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠
- دستور جمهورية مصر العربية، لسنة ٢٠١٤
- قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون تنظيم المشاركة السياسية
- قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون مجلس النواب والذى اشترط عدداً من المقاعد للسيدات في نظام القوائم.
- القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون حيث نص على حماية الأم السجينة وحقها في إبقاء طفلها حتى يبلغ الرابعة من العمر والحصول على حق الزيارة بعد هذا السن، بالإضافة إلى تأخير عقوبة التنفيذ لحين بلوغ الطفل عامين
- قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦
- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين
- قانون الاستثمار الموحد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي نص في المادة رقم ٢ على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة

- قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والذي كفل حصول جميع المصريين ومنهم المرأة على العلاج بالمجان لغير القادرين.
- القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة.
- قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المجلس القومي للمرأة.
- قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ "مكافحة جرائم تقنية المعلومات "
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون المجلس القومى لاشخاص ذوى الاعاقة
- التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩ بتعديل المادة ١٠٢ من الدستور لتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم.
- القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات
- القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون ممارسة تنظيم العمل الأهلي
- القانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ والقانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات
- القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ " المادة ١ من القانون تنص على تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المقاعد للمرأة كما قد عين رئيس الجمهورية ٢٠ سيدة لتصل نسبة تمثيل المرأة لتقارب ١٤٪ "
- القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية
- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب
- القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم بعض اوضاع واجراءات التقاضي فى مسائل الاحوال الشخصية الصادرة بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ (تعديل المادة ٤٧ المتعلقة بمسائل الولاية على مال)
- القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية وذلك بإضافة مادة جديدة تنص على عدم الكشف عن بيانات المجنى عليها في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وافساد الاخلاق كذلك المنصوص عليها في المادة ٩٦ من قانون الطفل

- القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية، والذي منح الأولاد القصر الجنسية المصرية للأم الأجنبية سواء التي اكتسبت الجنسية المصرية أو كانت مولودة في مصر وتنتمي لبلد لغته العربية أو دينه الإسلام، وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حد سواء في إكساب الجنسية المصرية للأبناء على أن يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.

القرارات:

- تعديل اللائحة الداخلية للسجون بالقرار رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٠٠٨، وتم بموجبها زيادة مرات ومدد زيارة الطفل لأمه المسجونة.
- قرار وزير العدل رقم ٩٢٠٠ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتعديل بعض أحكام بالمرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدّل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ والخاص بزواج أجنبي من مصرية.
- الكتاب الدوري لوزير التربية والتعليم رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٧ بأثبات الولاية التعليمية للأم المطلقة دون الحاجة لحكم أو قرار
- قرار شيخ الأزهر رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٨ بحظر نقل السيدات العاملات من مكان عملهم لمكان آخر بدون رغبتها إلا بعد عرض مبررات النقل.
- قرار عام ٢٠١٨ من وزير الإسكان إضافة المرأة المعيلة ضمن أولويات المتقدمين للحصول على الشقق السكنية في مشروعات الوزارة.
- قراري (١٢٣, ١٢٤) هيئة الرقابة المالية بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور المنشأ بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠٠٣ لتحديد اختصاصاته وتضمين عضويته المجلس القومي للمرأة
- قرار هيئة الرقابة المالية ٢٠٢٠/١٨٧، من جملة أمور، اعداد تقارير ربع سنوية عن البيانات المصنفة حسب الجنس
- قرارات هيئة الرقابة المالية ارقام ٢٠٤ و٢٠٥ لسنة ٢٠٢٠لتعزيز المساواة بين الجنسين في اتاحة التمويل والاستفادة من الانشطة المالية غير المصرفية وحظر التمييز القائم على الجنس
- الكتاب الدوري رقم ٧ لسنة ٢٠٢١ لهيئة الرقابة المالية بإصدار الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٢١/٨٢٧ بأنشاء "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف"

- قرار وزير النقل رقم ٢٠٢١/٢٣٧ بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل لإحكام سلامة وأمن المواطنين والمواطنات في وسائل المواصلات العامة ومنها ما يتعلق بمناهضة كافة اشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل
- قراري وزير القوى العاملة رقم ٤٣ و٤٤ لعام ٢٠٢١ لرفع القيود المفروضة على قدرة المرأة على العمل ليلاً والقيود المفروضة على العمل في صناعات / مهن معينة مع ضمان توفير تدابير الحماية والسلامة للمرأة.
- القرار الدوري للبنك المركزي بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ لتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على مال حيث سهل الإجراءات المالية التي يقوم بها الوصي _في معظم الحالات النساء– بموجب أصل قرار الوصاية.
- قرار وزير العدل رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اجراءات القيد في السجل الخاص بمواد الولاية على المال وفقا لأحكام قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بإنشاء محاكم الاسرة وبموجب القرار تم انشاء سجل خاص في كل نيابة جزئية لقيد جميع الطلبات المتعلقة بالولاية والوصاية وغيرها
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٨/٢٠٢٢) بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي والذي ينص على تمثيل ما لا يقل عن ٢٥٪ أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.
- قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنمية واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية والذي يشجع على اتاحة مختلف الخدمات المالية للجميع الفئات وحماية حقوقهم
- الكتاب الدوري للنيابة العامة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن حق ذوي الشأن أن يتقدموا مباشرة إلى نيابة الأسرة المختصة بطلبات منازعات حيازة مسكن الزوجية والحضانة دون اشتراط سبق اللجوء إلى جهة الشرطة.
- مأسسة قرارات اعلانات التعيينات لمجلس الدولة والنيابة العامة لتضم بشكل دائم الإعلان عن قبول طلبات من الاناث والذكور على حد سواء.